مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 15 العدد: 01 السنة 2023 ص 518 - 538

تاريخ الإرسال: 2022/02/02 تاريخ القبول: 2023/01/17
تاريخ النشر: 2023/02/16

النشاط البرلماني لنواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) في الجمعية التأسيسية الثانية (جوان-أكتوبر 1946)

Parliamentary activity of UDMA deputies in the second constituent June-October 1946

عبد السلام عكاش[1]،
جامعة سوق أهراس (الجزائر)، [1]a.akkache@univ-soukahras.dz

الملخص:

خلال انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية جوان 1946 حصل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على 11 مقعداً من أصل 13 مقعد مخصص للجزائريين، وهو أكبر انتصار يتحقق بالنسبة للأحزاب الوطنية في ظل النظام الاستعماري. ورغم قصر عمر حياة الجمعية التأسيسية الثانية، إلاّ أنّ نواب حزب البيان كان لهم نشاط حثيث داخل الجمعية، كما كانت لهم تدخلات مهمَّة، فعبروا فيها عن مواقف لم تكن مألوفة بالنسبة للبرلمانيين الفرنسيين، الذين لم يتعودوا على سماع الخطاب الوطني، حاول نواب حزب البيان الدفاع بقوة عن فكرة ضرورة زوال الاستعمار، وتمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره بكل حرية، وقد أدى ذلك إلى اصطدامهم بالنواب الاستعماريين، الذين حاولوا عرقلة عمل النواب الوطنيين، وكان من بين أهم الجهود التي قام بها نواب حزب البيان، تقديم عدة مشاريع قوانين، وعلى رأسها مشروع الاتحاد الفرنسي، إلى جانب تقديمهم لمشروع دستور للجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الجمعية التأسيسية الثانية، البيان الجزائري، حركة وطنية، استعمار، نواب وطنيين.

Abstract:

During the elections of the second French constituent of June 1946 the UDMA had obtained 11 seats out of 13 seats, which represents a triumph which was never acquired by the parties of the nationalist movement throughout the colonial period. Despite the short life of the second constituent, the deputies of the UDMA had an intense activity, they had also marked the parliamentary sessions with interesting interventions, presenting a nationalist discourse which had been little known by the parliamentarians French. With their enthusiasm, they entered into controversy with elected colonialists. they also introduced bills, including those for the French Union and an Algerian constitution.

Keywords: Algerian nationalism, manifesto of the Algerian people, second constituent, nationalist deputies, UDMA, colonialism.

---

[1] عبد السلام عكاش ، A.AKKACHE@UNIV-SOUKAHRAS.DZ

1.مقدمة:

فتحت أمريات 7 مارس 1944 وأوت 1945 باب البرلمان الفرنسي للجزائريين، وذلك بعدما ظل التمثيل منذ 1848 محصوراً على فئة المعمرين، الشيء الذي مكنهم من تشكيل قاعدة دعم لمصالحهم في أوساط الأحزاب الفرنسية والقيام بعرقلة كل قانون من شأنه أن يخدم الجزائريين. وبالتالي أصبح ممكناً للحركة الوطنية تجاوز عقبة الحكومة العامة والمندوبيات المالية لإسماع صوت الجزائريين أمام المسؤولين الفرنسيين في الحكومة والبرلمان في باريس. نصت الأمريتين المذكورتين على تساوي ممثلي الجزائريين والمعمرين، بـ13 نائب في الجمعية التأسيسية، ليوسع فيما بعد إلى 15 نائب في البرلمان، و7 في مجلس الجمهورية. لم يكن ذلك التمثيل

إلاَّ رمزياً، بحيث لا يتناسب مع تعداد الجزائريين(في حالة التمثيل النسبي سيكون عدد النواب الجزائريين 106 نائب)، لذلك وجد ممثلو الجزائر أنفسهم أقلية غريبة في جمعية فرنسية تشرع للفرنسيين. ومع ذلك فقد كان من صلاحيات البرلمان التشريع للمستعمرات وأراضي ما وراء البحار، بينما يترك للإدارة المجالس المحلية صلاحية كيفية تطبيق تلك القوانين، لذلك ظلت القوانين الفرنسية تطبق على المعمرين في المستعمرات، وأمَّا سكان المستعمرات الأصليين فتطبق عليهم قوانين خاصة.

2. الحملة الانتخابية لحزب البيان

انتخبت الجمعية التأسيسية الأولى في ظل غياب الأحزاب الوطنية التي كانت ممنوعة من النشاط بفعل ظروف الحرب والإجراءات القمعية التي تلت أحداث ماي 1945، لذلك لم يتقدم لتلك الانتخابات إلاَّ الحزب الشيوعي ومترشحي الإدارة الاستعمارية. خاض الحزب الشيوعي حملته باسم تحرير المعتقلين، وسن قانون للعفو عن ضحايا أحداث ماي 1945، وقد حصل على نتائج ايجابية في القسمين الانتخابيين. وحينما لم يوافق استفتاء الشعب الفرنسي على مشروع الدستور المقترح من قبل الجمعية التأسيسية الأولى، تم تنظيم انتخابات جديدة، جاءت الانتخابات بعد مدة قصيرة من الإفراج عن فرحات عباس والدكتور سعدان، لذلك مثلت مناسبة انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية فرصة للحركة الوطنية للوصول لأول مرة إلى قصر البوربون بباريس وإسماع صوت الجزائر أمام البرلمانيين الفرنسيين. بينما كان حزب الشعب لا يزال ممنوعاً من النشاط، ويعتمد في عمله على السرية.

بعد أحداث ماي 1945 الدموية تفرقت الأطراف الوطنية الثلاثة المنضوية في حزب أحباب البيان والحرية، فخلال انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية لـ2 جوان 1946 رأى فرحات عباس الذي لم يمض وقت كبير على خروجه من السجن أن يشارك في الانتخابات. مثَّلت انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية لـ6 جوان 1946 شهادة ميلاد الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (إ د ب ج)، فخلالها عرض الحزب برنامجه، والذي تضمن تصورات مستمدة من الأفكار التي عبر عنها فرحات عباس

في نداءه للشباب الجزائري المسلم والمسيحي، والذي دعا فيه للتآخي بين المجموعتين السكانيتين، بعد الشرخ الذي أحدثته أحداث ماي 1945.

خلال الحملة الانتخابية دعا الحزب لعودة حزب الشعب للنشاط وتحرير مصالي والمعتقلين وإرسال لجنة تحقيق حول مجازر ماي 1945، أمَّا إيديولوجياً فقد احتفظ ببرنامج البيان. يقول فرحات عباس حول دور نواب البيان: "مهمتنا إخراج بلادنا من الاستعباد الاستعماري، لا نقترب من فرنسا حينما يفرض علينا الاستعباد، لا نتقرب من فرنسا حينما تقبل بأبوة مملوءة بالتفكير العنصري الذي لا يتحمله أحد".[1] وقامت الجزائر الجمهورية(Alger Républicain) بنشر ذلك البرنامج الذي يمكن تلخيصه في النقاط التالية: في البداية تضمن مطالب فورية مختلفة، وهي:

1. تحرير مصالي الحاج، وكافة المعتقلين السياسيين، التطبيق الحرفي للبيان الجزائري، إعادة إدماج الموظفين المسلمين المطرودين وإيقاف المتابعات القضائية عن ضحايا 1 و8 ماي 1945، وكافة ضحايا القمع الاستعماري.

2. عودة حزب الشعب الجزائري وأحباب البيان والحرية للحياة الشرعية، إعادة نشر صحيفة المساواة الممنوعة، الترخيص لحزب الشعب بإصدار جريدة.

3. تعيين قبل 1 جويلية 1946 لجنة تحقيق برلمانية مشكلة من نصف أعضاء مسلمين ونصف آخر فرنسيين. تكلف بتسليط كل الأضواء حول أصول وطبيعة أحداث 21 أفريل 1945، واستفزازات روبوفال ونفي مصالي، الاعتداءات البوليسية لـ1 ماي ومؤامرة 08 ماي 1945، وذلك قبل 01 أوت، هذه اللجنة يجب أن تنشر تقريرها. كل المسؤولين الذين تتدد بهم، يجب أن يعاقبوا بشكل لا شفقة فيه.

هذه الإجراءات القائمة على النزاهة والعدالة، ستسمح بالعمل الحر للمؤسسات الديمقراطية، وبإعادة جو الثقة الشعبية، وستكون مقدمة للإصلاحات الهيكلية على الصعيد الدستوري، والتي يجب أن تقود إلى خلق جزائر جديدة.[2]

لم يخرج البرنامج الانتخابي لإ د ب ج عن محتوى البيان، والمتمثل في إلغاء النظام الاستعماري وفصل الدين عن الدولة، احترام اللغة العربية والحريات الفردية، تشكيل برلمان وحكومة جزائرية. –ويمكن تفصيله في المطالب التالية:

I.نهاية النظام الاستعماري، شخصية الشعوب المستعمرة: إ د ب ج يستمر في طريق تحرير الجزائر من النظام الاستعماري ومن الامبريالية، بتطبيق المبادئ المعلنة في بيان الشعب الجزائري، والتي هي: مساواة الناس، مساواة الأعراق ومساواة الشعوب، مع الاعتراف بشخصية الشعوب المستعمرة.

II.الفيدرالية: إ د ب ج مع مبدأ تطور الجزائر في إطار الفيدرالية مع فرنسا، بإنشاء جمهورية مستقلة ذاتياً ديمقراطية واجتماعية، بالفيدرالية نتصالح مع الشخصية الجزائرية، مع إبقاء الروابط مع الديمقراطية الفرنسية، نضمن السلم الاجتماعي والأمن الخارجي للجزائر، تمهيداً للاتحاد الأخوي والخصب لمختلف أعراق سكان الجزائر.

III.اللائكية: الدين يدخل ضمن الحياة الفردية للضمير، إد ب ج يطالب بتطبيق على الشعائر الإسلامية مبدأ الفصل المطلق للدين عن الإدارة العمومية.

IV.اللغة العربية لغة رسمية: اللغة العربية هي لغة 10/9 من سكان الجزائر، يجب أن تكون لغة رسمية في نفس مقام اللغة الفرنسية، وتعليمها أمر مطلوب لدى كل موظف في الإدارة العمومية، يجب أن يتم تعليمها في نفس مقام اللغة الفرنسية في كل المؤسسات، بما فيها الجامعة، صحافة اللغة العربية يجب أن تستفيد من نفس نظام صحافة اللغة الفرنسية.

V.الحريات الفردية: في كل نظام ديمقراطي يفترض وجود حريات فردية مثلما هو موضح في إعلان حقوق الإنسان والمواطن، وبشكل خاص، حرية الاجتماع والتجمع يجب أن تكون مضمونة لكل السكان، حرية الصحافة تكون كاملة.

VI.مساواة المواطنين: مساواة الجميع أمام القانون هو قاعدة الديمقراطية، الحل في "المواطنة الجزائرية" التي يجب أن تمنح لكل السكان، بقانون خاص للمسلمين مع القانون المدني الفرنسي.

VII.البرلمان الجزائري: أماني الجزائر في شخصية سياسية ستلبى بخلق جمعية تشريعية محلية: اللامركزية ضرورية في إصلاح المؤسسات والتطور الذي لا يتحقق إلاَّ من خلال هذه الجمعية. سلطاتها تشمل كل المسائل المحلية، العلاقات الخارجية

والدفاع يظلان من صلاحيات البرلمان الفيدرالي، والذي يجب أن تمثل فيه الجزائر بنفس شكل فرنسا وأراضي ما وراء البحار حسب أهميتها داخل الاتحاد.

VIII.القانون الانتخابي: كل جمعية ديمقراطية يجب أن تنتخب بالاقتراع العام والمباشر دون تمييز من حيث العرق، البرلمان الجزائري لن يكون في منأى عن هذه القاعدة، ولكن لضمان مرحلة انتقالية ضرورية، يتساوى التمثيل، وبعد التمكن من ضمان مصالح الأقلية الأوربية –لكن ليس امتيازاتها– إلى غاية تشكيل مجتمع موحد بين مكوناته من مختلف الأصول مما سيسمح بالاقتراع العام.

الحكومة الجزائرية: أعضاؤها من الفرنسيين والجزائريين، يعينها البرلمان وتكون مسؤولة أمامه[3].

خاض فرحات عباس وحزب إ د ب ج حملته الانتخابية ببرنامج بيان الشعب الجزائري، ويبدوا أنه كسب ثقة الجماهير خصوصاً أنَّه تعرض للسجن لمدة 8 أشهر خلال أحداث ماي 1945، جاب عباس ومرشحو حزبه البلاد من شرقها إلى غربها، وحث الجماهير للتصويت لصالح جزائر جديدة، من خلال محتوى البيان الجزائري الذي لا يعبِّر فقط على الأماني العميقة للجزائريين، بل يقترح حلاً لمشكل البلاد.[4]

3. النجاح الانتخابي لـ إد ب ج.

لم يحصل إقبال كبير على الصناديق بحيث حسب المصادر الرسمية فإن 53% من الجزائريين فضلوا المقاطعة،[5] من بين 1345129 ناخب صوت 833349 لصالح إ د ب ج، ومثل ذلك 71% من الأصوات، وحسب صحيفة "إيقاليتيEgalité " المساواة لو لا التزوير والضغط لحصل إ د ب ج على 90% من الأصوات. إذا أضفنا أن هناك 700000 ممتنعاً فإن أكثر من مليونين سيصوتون لصالح إ د ب ج، وذلك بفعل انشغالهم بحملة الحصاد.[6] حصل إ د ب ج على 11 مقعداً من أصل 13 مقعد مخصصة للجزائريين، ومثَّل ذلك انتصاراً ساحقاً لم تحقق الحركة الوطنية له مثيل لا من قبل لا من بعد.

ما عدا عمالة قسنطينة التي سارت فيها العملية الانتخابية بشكل عادي وفاز إ د ب ج بكل المقاعد، فإنَّ عمالة الجزائر ووهران سجلت فيها بعض التجاوزات من

قبل الإدارة، وذكر ميشال روزي في الجزائر الجمهورية أنَّ النتائج التي أدهشت الصحف الاستعمارية لم تدهشه شخصياً، وأنَّه لو لا تدخل الإدارة في عمالة الجزائر، لكان هؤلاء النواب 11 إما 12 أو 13 نائباً. وحيَّ انضمام الجزائريين لفكرة الفيدرالية، وذكر أنَّ ذلك يعتبر عن التطور نحو الانعتاق، ومن جهة أخرى يعبِّر عن إفلاس السياسيات التي تتحمل مسؤوليتها الإقطاعية والإدارة الرجعية.[7]

وقدَّمت صحيفة المساواة بعض نماذج التزوير، منها أنَّه في القبائل النتائج المعلنة لا تتطابق مع النتائج التي حصل عليها إ د ب ج، هناك غياب محاضر تخص 32000 صوت، في ميشلي تم غلق الصناديق على الساعة 3، وبعدها أخرج مندوبي الأحزاب وبقي رئيس المكتب(القايد)، في الأغواط مترشح إ د ب ج طرد من المكتب وضرب بعدما ربط لشجرة لمدة 4 ساعات من قبل قايدين، لذلك قدمت جماعة الأغواط استقالتها بعدما أصدرت بيان احتجاج على أجواء الرعب والتزوير التي خيمت الانتخابات.[8] ومن نماذج عمليات التزوير حسب المساواة ما حدث في آفلو بحيث عشية الانتخابات الباشاغا ابن المعز بلقاسم والقايد مولاي علي المشرفين على مكتب التصويت قاموا بالتصويت حتى باسم للمتوفين، وباسم أشخاص غير موجودين، ممثلي إ د ب ج الثلاثة تم طردهم، القايد قام بضرب معظم الناخبين بالسوط لرفضهم التصويت لصالحه. لذلك كانت النتائج: المسجلين 885، المصوتين لمصلحته: 630، لمصلحة إ د ب ج:0.[9]

واحتج فرحات عباس أمام الجمعية التأسيسية على شكل الديمقراطية المطبقة في الجزائر، ومن ذلك التقسيم المجحف للدوائر الانتخابية، بحيث ألحقت جيجل بقسنطينة بدل سطيف(حيث ترشح عباس) لأجل حرمانه من أصوات بلدة ميلاده.[10] ووجه عباس برقية لرئيس الحكومة ووزير الداخلية، اعتبرت الإجراء مخالفاً للديمقراطية والدستور لأنَّه يخص المجمع الانتخابي الثاني، كما احتج على عدم تعميم القانون على أراضي الجنوب.[11]

4. موقف حزب الشعب من الانتخابات ومن نشاط إ د ب ج فيها

جرت مفاوضات بين حزب الشعب وحزب البيان، بعدها أعلن فرحات عباس أنَّ حزبه يتقدم إلى الانتخابات منفرداً، وأنَّه ليس مستعداً للتفاهم إلا مع مصالي الحاج، الذي يجب توحيد الجهود للإفراج عنه.[12] رغم أن البرنامج الانتخابي لـ إ د ب ج قد تضمن مطلب تحرير مصالي وعودة حزب الشعب للشرعية، إلاَّ أن هذا الأخير اعترض على مبدأ المشاركة في الانتخابات، وكان يرى أن مجرد المشاركة يعدُّ اعترافاً بأمرية 07 مارس 1944 التي حاربها أحباب البيان. وراح زعماء حزب الشعب يدعون للمقاطعة، رامين فرحات عباس والمشاركة في الانتخابات أنَّها عين الاندماج والكفر، وجعل الجزائر فرنسية، واعتبروا ذهاب نواب جزائريين إلى البرلمان الفرنسي يعد تطبيقاً لذلك القانون، وإفساداً لبرنامج الاستقلال.[13]

خاض حزب الشعب حملة مضادة لـ إ د ب ج وفي هذا الصدد رفضت "صوت الأحرار" المشاركة في الانتخابات ووجهت نداءً للمقاطعة، لأجل أن لا تشارك الجزائر في صياغة الدستور الفرنسي، وذكرت أن الشعب الجزائري لا يعترف لأيٍ نائبٍ للحديث باسمه، أو أن يستخدم اسمه لاتخاذ أي قرار.[14] واعتبر حزب الشعب الدخول في الانتخابات بمثابة خيانة لدماء شهداء ماي 1945، وهذا ما نجده في المنشورات التي وزعها والكتابات الحائطية التي نشرها، منها تلك التي لفتت انتباه مصالح الاستعلامات الاستعمارية وجاء في بعضها: أيها المسلمون: موتي قالمة، خراطة وسطيف يقولون لك لا تنتخب، كل الذين ماتوا في السجون الاستعمارية يقولون لك لا تنتخب، الزعيم مصالي الحاج يكتب لك من منفاه ويأمرك أن لا تنتخب، حتى لا تخون جهود الشعب، حزب الشعب الجزائري يقول لك لا تنتخب.[15]

اعتبر حزب الشعب نداء الحزب للمقاطعة قد نجح بشكل كبير، وأن الامتناع عن التصويت يترجم نضج الشعب الجزائري، فالانتخابات هي مساس بشخصيته وعقبة في مسيرته نحو الاستقلال والديمقراطية.[16] وذكرت "الأمة الجزائرية" أنَّ الشعب الجزائري لا يعترف بالنواب 13، وهو يرفض سياسة الإدماج للاشتراكيين والسياسة الفيدرالية لفرحات عباس، فهذه السياسة الفيدرالية هي في تناقض مع برنامج أحباب البيان والحرية ولقرارات مؤتمر مارس 1945 الذي طالبت بسيادة الجزائر.

فرحات عباس وأصدقائه يخونون مبادئ البيان الجزائري. الامبريالية الفرنسية أمام التهديدات تحاول التأقلم بوسائل جديدة، الشعب الجزائري تجاوز مساومة فرحات عباس وأصدقائه، الذين استخدموا كل الوسائل لأجل تغليط الشعب، استخدموا مطلب تحرير مصالي الحاج كحصان معركة، لعلمهم أنَّه هو الممثل لأماني كل الجزائريين، وعود حزب الشعب للنشاط بأمل التغليط أكثر. وقدَّم بعض مترشحيه من بين السجناء السابقين(بعد أحداث ماي 45) كوسيلة لاستغلال شعور الجزائريين.[17]

خلصت "الأمة الجزائرية" إلى أنَّه يوجد نهجان للكفاح: النهج المستقيم الذي يؤدي بشكل مباشر للهدف، ويمثل الأماني الشعبية، والنهج المرخص به من قبل الامبريالية، والذي يؤدي إلى نتائج محسوبة مسبقاً من قبل الامبريالية، وهو بعيد عن تحقيق أماني الشعب. وتحدثت عن رفض فرحات عباس لأمرية 7 مارس، وكيف أنَّه في فيفري 1944 انتقد عضوية ابن جلول في الجمعية الاستشارية، كون ذلك لا يتطابق مع روح البيان،[18] وذكرت أنَّه اثر مروره عبر عملية غسل المخ خلال فترة سجنه لمدة 10 أشهر، غير تفكيره وتبين له أن تلك الأمرية تؤدي إلى الوصول إلى الجمعية التأسيسية، وهذا ما يمثل تناقض في تفكير فرحات عباس.[19]

وتحت عنوان "على طريق الخيانة" تحدثت "الأمة الجزائرية" عن القطيعة التي أصبحت تحكم العلاقة بين إ د ب ج وحزب الشعب، ونشرت بعض مقتطفات تصريحات عباس لكل من كومبا وفرانتيرور في 12 جوان 1946، والتي خلالها اعتبر نفسه يمثل الوطنيين الجزائريين الأكثر اعتدالاً والأكثر تعاطفاً مع فرنسا، وسمى نفسه بالسد الأخير، وأنه لا يقبل أن يتم المساس بالمهمة الحضارية لفرنسا في إفريقيا الشمالية، وتحدث عن أطروحته الفيدرالية في جعل البرلمان الجزائري يمارس سلطات باستثناء الدفاع والعلاقات الخارجية، وكيف أن الحاكم العام سيستخلف بمحافظ سامي للجمهورية الفرنسية، يشاركه 12 محافظاً عاماً يتم اختارهم بالتساوي بين الأوربيين والمسلمين، ثم قال: إنها فرصتكم الأخيرة، نحن هم الحاجز الأخير، أنا أكثر الوطنيين فرانكفولية. وفسّرت الأمَّة الجزائرية، ذلك بأنّ عباس يعتبر نفسه حاجز في وجه حزب الشعب. اعتبرته ظهر بلهجة مختلفة عن

تلك التي استخدمها خلال الحملة الانتخابية، وببرنامج ليس ببرنامج البيان؛ لقد كذب على الشعب لأجل أن يضفر بالقضية الفاسدة، يمد يده المتواطئة لنجدة الامبريالية، التي يعمل على نجدتها، يضحي بالمبادئ الديمقراطية، بتسوية تمثيل الأوربيين مع السكان الجزائريين، بهذا البرنامج يمكن للاستعمار أن يستمر في سياسة هيمنته دون خوف، والاستعمار يعقد آماله عليه وعلى فرقته لأجل الانفلات من نهايته الحتمية. لا يهتم بالدفاع عن مصالي، القائد الحقيقي للشعب. فرحات عباس الأكثر فرانكوفيلي من بين الوطنيين، إنَّها شهادة خضوع لبني وي وي. وحول المهمة الحضارية، فإن مجازر ماي حيث كان هو بنفسه كان من المفروض أن يقتل رمياً بالرصاص، تكفي للتدليل على المهمة الحضارية التي لا تكون بالاستعباد، للعنصرية، البؤس والموت البطيء. يجب أن ننضم العداء لهذه المهمة الاجتماعية للإمبريالية. [20]

5. نشاط نواب البيان في التأسيسية الثانية

تمكن النواب الاستعماريين الذين ينتمون إلى أحزاب يمينية لها امتداد في الجزائر طوال قرن من الزمن من كسب البرلمان. لذلك لم تكن الأجواء في مصلحة الوطنيين، وحتى اليسار في البرلمان الممثل في الشيوعيين والاشتراكيين كانوا يدعمون طروحات ممثليهم في الجزائر، لذلك لم يكن هناك حليف حقيقي لممثلي حزب البيان، بالرغم من أنهم كانوا يثقون في قيم المبادئ الديمقراطية التي تحملها الأحزاب الفرنسية، ويرون من خلال وصولهم للبرلمان إمكانية لتجاوز نفوذ الاستعماريين، من خلال عرض القضية الوطنية على البرلمانيين الفرنسيين أنفسهم، الذين حسب منظور البيانيين تفكيرهم يختلف عن تفكير الاستعماريين، وبالتالي يمكن إقناعهم بحلول وسطى للمشكلة الجزائرية. غير أن المهمة لم تكن سهلة كون النواب الاستعماريون تمكنوا من كسب مواقف الأحزاب الفرنسية، التي كانت تتفهمه للمشكلة الجزائرية، ولكنها عاجزة عن التجزؤ باتخاذ موقف يمكن أن ينصف حقوق الجزائريين بمقارنتهم بالمعمرين. وحسب صحيفة الشعلة فإن نواب إ د ب ج اجتهدوا في تأدية الرسالة التي آمنوا بها وعرضوها على الشعب ليصوت عليهم بمقتضاها، واستطاعوا أن يلفتوا الأنظار نحو قضية بلادهم، وأن يجعلوا قضية الجزائر من القضايا العالمية،

بعدما كانت فرنسا تزعم أنَّها من القضايا الداخلية، وقد وحدوا صفوفهم متضامنين مع نواب المستعمرات المشاركة للجزائر في آلامها وآمالها.[21]

منذ وصول نواب إ د ب ج باريس قاموا بنسج روابط التعاون والتكتل مع الممثلين البرلمانيين لشعوب المستعمرات وما عرف بأراضي ما وراء البحار، فقد بادرت الكتلة البرلمانية لحزب البيان وهي أكبر كتلة لممثلي المستعمرات بتوحيد عملها، من خلال إنشاء كتلة شعوب ما وراء البحار، وتم ذلك بعد الاتصال بممثلي مدغشقر، جزر القمر، الهند، الأنتيل، وإفريقيا السوداء وغينيا لأجل إسقاط ما أسمته "المساواة" بالباستل الاستعماري. ترأس الكتلة لمين قيرج(Lamine Guerge) ممثل السنغال، وكان فرحات عباس نائب الرئيس.[22] وقد ذهبت لجنة ما وراء البحار إلى أبعد مما جاء في خطاب ديغول في برازافيل حول اعتبار مستقبل المستعمرات الفرنسية في الفيدرالية. بحيث نص مشروع الاتحاد الفرنسي المقدم من قبل اللجنة في مادته الأولى على أن ذلك الاتحاد يكون حراً، حيث يتمتع كل الأعضاء بنفس الحقوق والحريات الأساسية، ولكل الأفراد صفة المواطنة والتمتع بكامل الحقوق. ونصت المادة الثانية على أن يضمن الدستور للسكان الأصليين لما وراء البحار دون تمييز من حيث العرق، اللون أو الدين أو المستوى الثقافي أو الثروة:

- حق الاقتراع في كل المستويات.
- حق تقلد كل المناصب المدنية والعسكرية.
- عدم الاعتداء على الأشخاص والأماكن، بحيث لا يمكن متابعة أحد أو إيقافه أو حجزه أو محاكمته، إلا من قبل السلطة المخولة قانوناً.
- الوحدة القانونية والتشريعية في المجال العقابي.
- حرية الكلام، الصحافة، الاجتماع، الاعتقاد الديني، والتنقل في إطار الاتحاد أو خارج حدوده.

وطالبت اللجنة أيضاً: بتمثيل كل أراضي ما وراء البحار في الجمعية الوطنية، بعد انضمامها للاتحاد الفرنسي. إنشاء جمعيات محلية للمداولات، تشكل سلطة تشريعية منتدبة عن الجمعية الوطنية ومنتخبة بالاقتراع العام. [23]

ولتفعيل مطالبها قدَّمت اللجنة مقترحاً لإدراج باب خاص بشعوب ما وراء البحار في دستور الجمهورية الرابعة، والذي يخص الاتحاد الفرنسي الذي تعتزم الجمهورية الرابعة، إقامته بين فرنسا ومستعمراتها، ونصت مادته 106 على التنديد العلني لفرنسا بالنظام الاستعماري، القائم على الغزو والإلحاق، وتعترف لشعوب ما رواء البحار بحرية أن تحكم نفسها وتسير شؤونها بشكل ديمقراطي. المادة 107 نصت على: الجمهورية الفرنسية تشكل رفقة شعوب ما رواء البحار الاتحاد الفرنسي، القائم على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز من حيث الجنس والدين. المادة 108: يضم الاتحاد الفرنسي أراضي ما وراء البحار والدول المشاركة أو الفيدرالية، ويقوم على أساس التنسيق في التسيير، في إطار تطوير مؤسسات ديمقراطية. المادة 109: يجب أن تمنح لأراضي الاتحاد الفرنسي جمعيات محلية تتكفل بوضع دساتيرها الخاصة. وتقوم جمعية الاتحاد الفرنسي المشكلة من ممثلي شعوب الاتحاد بوضع دستور الاتحاد. التمثيل في الجمعية يكون نسبي. المادة: 111 الاتحاد لا يدخل في حرب أو يستخدم القوة ضد أحد من الأعضاء.[24]

قدَّم نواب إ د ب ج عدَّة مشاريع قوانين، كان أبرزها مشروع دستور الجزائر الذي لم يتم عرضه للمناقشة في الجمعية التأسيسية، قدَّموا مقترحات قوانين تمثل كيفية التطبيق العملي لمطالب البيان الجزائري منها مشروع قانون لترسيم اللغة العربية، وفي 27 أوت 1946 قدموا مشروع قانون لفصل الدين الإسلامي عن الدولة، وجاء في المشروع أنَّه إلى غاية 1830 فإن موظفي الديانة الإسلامية يتم اختيارهم من قبل المسلمين، حسب معايير التقوى والمعرفة بالدين، المصاريف كانت تغطيها الحبوس، وهي ميراث مهم تراكم منذ قرون. أحد أول ما قام به القائد العام للحملة على الجزائر هو مصادرتها لمصلحة الإدارة، مثل ذلك أول اعتداء على الوعد الذي قطع باحترام الدين الإسلامي، الإدارة وجدت من ذلك وسيلة لمراقبة الموظفين الدينيين. ودعا المشروع الجمعية لتطبيق قانون 1905 ولفصل الدين عن الدولة، وبعدم تدخل الحكومة في مجالات الدين ولإعادة أملاك الأحباس للدين الإسلامي.[25]

حينما عرض مشروع دستور الجمهورية الرابع للتصويت امتنع نواب إ د ب ج عن التصويت على المشروع المقترح، وقد برر فرحات عباس موقف مجموعته البرلمانية خلال ندوة صحفية بباريس بأنَّ المشروع الحكومي المقترح للجمعية ليس شيئاً آخر غير إبقاء على حالة الأمر الواقع الراهنة، ويمثل تأكيد لسياسة الإدارة المباشرة دون استشارة للسكان الأصليين. ثم قال: مشكلتنا لا يحلها من يستغلنا ويستعبدنا، التصالح مستحيل بيننا وبين الرأسمالية الرجعية، وهو شيء ممكن مع فرنسا والشعب الفرنسي، ولكن مع الاستعمار ونظام السيف لا يوجد توافق. لتجسيد أفكارنا قدَّمنا مشروعاً لم يتم دراسته من قبل الجمعية التأسيسية، وهو يستحق أن يكون وسيلة لتحقيق الديمقراطية... بالنسبة لنا نظل أوفياء لمضمون البيان الجزائري، لأجل تحقيق جمهورية جزائرية تحترم كل المسلمين والكولون، هذا هو النهج الأكثر حكمة وبساطة، والأكثر عدالة، إن قرويينا يريدون ما يريده قرويكم، أي إطعام أطفالهم، كسوتهم، ومنحهم وسيلة للتطور، يجب تحطيم أسطورة الجزائر الفقيرة، لا يجب أن ننسى أن الثروة مرتكزة لمصلحة البعض.[26]

6. تقديم مشروع دستور الجزائر للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

ولأن حزب البيان يمثل النخبة، ويضم في صفوفه العديد من المحامين العارفين بالمسائل القانونية، وكان من المتحمسين للوصول لحل سياسي وتوافقي للقضية الجزائرية، لذلك كان السبَّاق لصياغة مقترح لدستور الجزائر، يترجم الإيديولوجية التي عبَّر عنها البيان الجزائري، الذي أراد محرروه أن يجعلوه مثل إعلان استقلال الولايات المتحدة في 1776 الذي سبق صدور الدستور (1783)، وبالتالي اعتبر البيانيون دستورهم ثمرة للبيان.

قدَّم نواب حزب البيان أول مشروع "للجمهورية الجزائرية" للجمعية التأسيسية سنة 1946، فخلالها حاول فرحات عباس ورفقاؤه في حزب البيان شرح مشروعهم للنواب الفرنسيين في باريس، فحسبهم فإنَّ دستور إ د ب ج يعكس حل القضية الجزائرية، والذي يتلخص في فكرة جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا في إطار

الاتحاد الفرنسي الذي يضم مختلف شعوب المستعمرات، والذي يعامل فيه أعضاؤه الند للند بما في ذلك فرنسا، أي اتحاد حر بين دول مستقلة.

تضمنت الديباجة عرضاً مطولاً لظروف الحرب العالمية الثانية والأولى، ومشاركة الجزائريين فيهما وكيف أنَّ هذه الحروب كانت بشعارات تحرُّرية، ولكن الشعب الجزائري لا يزال قابعاً تحت النظام الاستعماري التعسفي، وبيَّنت الديباجة كيف أن الاستقلالية المالية للجزائر التي نص عليها قانون 1900 ، كانت فقط موجودة لمصلحة الكولون. واستشهد المشروع بمجموعة من تصريحات المسؤولين الفرنسيين، والتي تنصب في ضرورة إنهاء النظام الاستعماري الذي تجاوزه الزمن، والوصول بالجزائر إلى الاستقلال الذاتي، وبيّنت الديباجة أنَّه حتى في أوساط المعمرين في الجزائر أصبح هناك تفهُّم أكثر، وتطور ايجابي في اتجاه تقبل فكرة ضرورة تجاوز النظام الاستعماري، والتقدم بالجزائر نحو تحرر أكثر، ولم تبق إلاَّ فئة من الإقطاعيين الذين يستفيدون من النظام القائم لمصلحتهم.

بحث محررو الوثيقة على المبررات القانونية، في اعتبار الدستور الذي قدَّموه يتطابق مع المبادئ الديمقراطية وروح الجمهورية الرابعة ودستورها. وبعدها عرض المواد الدستورية والتي يمكن تلخيصها في:

المادة الأولى: حول اعتراف الجمهورية الفرنسية باستقلال الجزائر، والجمهورية والألوان الوطنية الجزائرية(العلم). المادة الثانية حول عضوية الجزائر في الاتحاد الفرنسي، كدولة متعاونة ومشاركة في الاتحاد الفرنسي. ونصت المادة 3 على سيادة الجمهورية الجزائرية على كامل أراضيها، والمادة 5 و6 على عدم التفريق بين سكان الجزائر من حيث الدين والعرق، فكلهم يتمتعون بالمواطنة الجزائرية، والمساواة في الحقوق والواجبات، وعلى عدم تفريق الجمهورية الجزائرية بين الديانات في الجزائر، واعتبار اللغتين العربية والفرنسية رسميتين. ونصت المادة 7 على تمتع الجزائريين في فرنسا بحقوق المواطنة الفرنسية، والفرنسيين في الجزائر بحقوق المواطنة الجزائرية خلال وجودهم في الجزائر(حق الانتخاب).

نص الدستور على تطبيق النظام البرلماني، بحيث يتمتع البرلمان الجزائري المنتخب بالاقتراع العام بكامل السلطة التشريعية، وأمَّا السلطة التنفيذية فتمارسها الحكومة الجزائرية ورئيس الجمهورية المعينان من طرف نواب البرلمان والمجالس العمالية. وتكلف الحكومة بتطبيق القوانين وهي مسؤولة أمام البرلمان. أمَّا السلطة القضائية فتتشكل من القضاء المدني والإسلامي. وفيما يخص العلاقة مع فرنسا فتقوم على الاحترام والتمثيل الديبلوماسي المتبادل، يمثل فرنسا في الجزائر وزير منتدب عام يقوم بدور السفير، ونفس الشيء بالنسبة لتمثيل الجمهورية الجزائرية في فرنسا، ويكون للوزير المنتدب دور استشاري، وفيما يخص العلاقات الخارجية والدفاع تكون مشتركة في إطار تعاوني مع دول الاتحاد الفرنسي.

وبعد عودة فرحات عباس من باريس(حينما كان نائباً في الجمعية التأسيسية) صرَّح لإذاعة الجزائر قائلاً: "نريد للجزائر الشكل الفيدرالي، وهو الأكثر منطقية، والذي يجب أن يخلف النظام الاستعماري المتهالك، والذي يجب أن يزول. قلناها لسنا بانفصاليين، والحدود بين الانفصالية والفيدرالية ليست واضحة، في حين الإدماج والاستعمار لا فرق بينهما، هذه 116 سنة من الإدماج تمر، وهي سياسة أفقدت السكان الأصليين شخصيتهم، حرمتهم من المشاركة من قريب أو من بعيد في إدارة شؤون البلاد. نريد دولة فيدرالية في إطار الاتحاد الفرنسي".[27] اجتهد نواب إ د ب ج لأجل الدفاع عن مشروعهم أمام الجمعية التأسيسية، وحاول فرحات عباس إقناع النواب الفرنسيين في كون مشروع البيان ليس ضد فرنسا، ولكنه لأجل فرنسا ولمصلحة شعوب ما وراء البحار، وقال في جلسة 18 سبتمبر 1946: " ذكر السيد الرئيس أن مشروعنا سابق لأوانه. أرى العكس، وهو أن جزء من نواب جمعيتنا هم المتأخرون، مستقبل فرنسا في الفيدرالية، التي نريدها مثل روسيا وأمريكا وبريطانيا. أطلب أن لا ترفضوا مشروعنا، لأنه يترجم أمانينا وأماني فرنسا اليوم والغد، أذكركم بمقولة سان جوست(ST Juste) وهو ينظر إلى أوربا: "سنذهب في أنحاء أوربا نزرع الجمهورية". رفاقي الأعزاء كونوا ورثة ذلك الثوري ورددوا معنا اليوم: "سنذهب ليس فقط في أنحاء أوربا، ولكن في آسيا وإفريقيا لنزرع الجمهورية".[28]

دعا إ د ب ج لحل توافقي لتجنب تطور الأوضاع بشكل لا يمكن إصلاحه، فحسب المساواة فإنَّ "دستور الجزائر يجب أن يصاغ بهَمِّ الأخذ بيد الشعب نحو الحرية والحياة الحديثة، مع احترام للتقاليد التاريخية لبلاده، لأنَّ من الحكمة عدم الإجبار، مهما كان الثمن يجب تجنب التعسف والوصول إلى الباب المسدود، فشل اليوم يمكن أن يؤدي إلى مغامرة بالغد. الدستور الجديد يجب أن يعتق الجزائري في وطنه وأرضه، وهو ليس بحاجة للحصول على المواطنة الفرنسية، يكفيه أن يكون مواطناً جزائرياً، ليس ضرورياً أن يذهب إلى باريس ليشرع لفرنسا، يكفي أن يشرع للجزائر. يجب أن تحافظ الشعوب المستعمرة على شخصيتها، يجب الاعتراف بالوطنيات مثلما يجب احترام لغاتها، دياناتها، تقاليدها وحضاراتها".[29]

وحسب المساواة "فدستور الجمهورية الجزائرية من شأنه أن يحدث مصالحة أخوية بين الإسلام والمسيحية، فهو يرتكز على المفهوم الفيدرالي، ويفتح طريق التقدم للرجل المستعمر، ويعيد له أغلى ما يملكه: شخصيته، يلغي الامتيازات اللاديمقراطية لأقلية لا تزال تحتكرها، دستورنا يخلق مجتمعاً أخوياً حقيقياً بين المسلمين والأوربيين، ويمدُّ جسراً بين الإسلام والمسيحية، هو عمل تصالحي يعد أول مبادرة من نوعها منذ الحروب الصليبية، لنعطي لبلادنا التوازن الحقيقي الذي تحتاجه، سنعطي للعالم المثل لتجربة في الأخوة الإنسانية والتعاون بين رجال من أصول وديانات مختلفة".[30]

وحول جدوى الفيدرالية جاء في بيان للدكتور سعدان ومحداد أنَّ سياسية العمالات الثلاث ما هي إلاَّ نفاق؛ قرن من الزمن أحدث لنا آلاماً كبيرة، وخيبة أمل أكبر، لنا الحق في التنديد بها باعتبارها تعاكس مصالحنا، وهي معادية للواقع، ومعادية لحرياتنا. لتحقيق الفيدرالية إ د ب ج يضمن احترام وطنية الجزائريين ويترجم موقفهم العميق. بلادنا تدخل في النهج الوحيد الممكن؛ نهج الدولة الجزائرية، المتحدة فيدرالياً مع فرنسا الديمقراطية، يكون لها برلمانها وحكومتها وشخصيتها.[31]

7. تدخلات نواب إ د ب ج.

تصادم النواب الوطنيون لحزب البيان بشكل عنيف مع النواب الاستعماريين، وكانت مناقشة كور الجزائر دائما ما تتم في ظل الاختلافات الحادة، بحيث تتصارع

نزعتان، وينقسم البرلمانيون إلى قسمين قسم يؤيد النواب الاستعماريين، وهو اليمين، وقلة من اليساريين تصفق لتدخلات النواب الوطنيين. قدَّم نواب حزب البيان مداخلات، نورد مضمون مداخلة فرحات عباس والدكتور سعدان. يقول فرحات عباس في تعقيب على مقاطعة تدخل الدكتور سعدان: منذ 116 سنة ونحن ننتظر هذه اللحظة لتمنح لنا الكلمة ونسمع صوتنا، 116 سنة والجزائر فرنسية، ولأول مرة نائب مسلم تمنح له الفرصة للكلام في وسطكم، إلاَّ أننا أقلية، فكونوا كرماء معنا.[32]

خلال مداخلة فرحات عباس تمت مقاطعته من طرف النواب الاستعماريين منهم: كيليسي(Quilici) نائب عن عمالة وهران، الذي ذكر أنَّه ابن الجزائر ولد وتربى فيها، فأجابه عباس لدي 10 أجداد دفنوا في بلادي. كما أجاب رانكورل (Rencurel) نائب راديكالي عن عمالة الجزائر، بقوله: لا أقبل كلمة انفصاليين، نحن فيدراليون، نريد جزائر في إطار الاتحاد الفرنسي، وشعب جزائري متحد مع الشعب الفرنسي، يسير معه جنباً إلى جنب اليد في اليد. وحينما سأله رانكورل: لماذا تريد إذن أن تعطي الجزائر علَماً جديداً؟ أجابه عباس: هذا العلم ليس بجديد، بل كرسته معاهدة التافنة، الموقعة من قبل الجنرال بيجو والأمير عبد القادر، وأنت ألا تتعجب أن يرفرف العلم الفرنسي في أرض الجزائر. وسأله رانكورال: كيف كان موقفك سنة 1936 من مشروع بلوم فيوليت ومن الأمة الجزائرية؟ عباس: الحقيقة أنّني في 1936 لم أكتشف الوطن الجزائري في أوساط الشعب الجزائري، وحالياً إنكاره هو إدارة الظهر للحقيقة، ولا يمكنكم أن تتجاهلوا ذلك. الإسلام دين يجب أن يحترم، المشكل لا يأتي من تمسك المسلمين بدينهم، المشكل أن المسلمين يجهلون دينهم، وليست لهم وسيلة لتعليمهم، لأنكم تغلقون المدارس ومؤسسات اللغة العربية...

ثم يستأنف حول سياسة الإدماج بقوله: سياسة الإدماج قضى عليها ممثلي الاستعمار أنفسهم، كليمنصو أراد منح الجزائريين المواطنة مع احتفاظهم بأحوالهم الإسلامية، لكن الممثلين الاستعماريين في البرلمان منعوا ذلك.

وحسب عباس فإن: الجزائريين يتوجهون للمتروبول لأن الإدارة والحكومة العامة في الجزائر يسيطر عليها الكولون، الأهالي أهينوا، اليوم ، نتوجه هنا للبرلمان

ونحن واثقين من عدالة قضيتنا، في الجزائر هناك مشكل اقتصادي واجتماعي، مهما كانت الإصلاحات الاقتصادية الاجتماعية فإنَّها تظل ميتة ما لم يتم إصلاح سياسي. ما يجب القيام به هو إصلاح الحكومة العامة، يجب إصلاح المجالس النيابية، يجب إشراك 8 مليون من المسلمين في إدارة شؤون بلادهم، ويتحقق ذلك بتصويتكم على دستور جديد للجزائر[33]. وعلق فرحات عباس على شكل الاتحاد الفرنسي المقترح في مشروع الدستور أنَّه استعمار من نوع جديد، وأنَّه يجب على فرنسا أن تهجر سياسة الإدارة المباشرة لتحترم شعوب المستعمرات، لتصل الشعوب لإدارة شؤونها بنفسها.

- قال موستي(Mostier): ماذا كنت تفعل حينما كان الدم الفرنسي يراق من 1939 إلى 1945.
- فرحات عباس: لا اعرف أين أريقت دماؤك، ولكن الذين أمثِّلهم أراقوا أكثر منك. بعدها تدخل الرئيس وقال: عباس تجند بإرادته في الجيش، وأصيب بجروح خطيرة.
- فرحات عباس: سمعت من قال: ما الذي جاء به إلى هنا؟ في 1939 تجندت مع فرنسا، لأني تصورت أن الهتلرية كانت أكبر خطر يهدد العالم. بالنسبة لنا الاستعمار القائم على الغزو والإلحاق يجب أن يزول، وسيزول، نحن مصممون على محاربته إلى غاية اليوم الذي يزول على سطح الأرض. فالأفضل أن أكون جثة ميتة لرجل حر، على أن أكون عبيداً حياً. وخلال جلسة مناقشة قانون الانتخاب، احتج عباس اعتماد قانون انتخابي خاص لما وراء البحار مختلف عن القانون المتروبولي، وطالب بالتمثيل النسبي وخلالها سيكون لـ8 مليون جزائري 106 نائب، بدل 15 خاص بالجزائريين. وحينما بين اعتراض المتروبول لمثل هذا المنطق، قال: ليس هدفنا اكتساح الجمعية الوطنية بنواب مسلمي الجزائر. أعتقد أن على نواب المتروبول التشريع للمتروبول، ويبقى بالمقابل أن يكون للجزائريين جمعيتهم المحلية في الجزائر، حكومتهم المحلية لدراسة المشاكل الداخلية والتشريع للجزائر.[34]

في جلسة 23 أوت 1946 تدخل الدكتور سعدان وقد بدأ تدخله بالتساؤل: هل أنا مواطن فرنسي؟ وأحدث ذلك تشويش داخل القاعة، وبعدها تحدّث عن كيفية دخول الاستعمار للجزائر منذ قرن، ودعا لضرورة إعادة النظر في السياسة المطبقة

في الجزائر. ثم قال: نحن مسلمون نتكلم العربية، بالاستعمار أصبحنا نعرف التفقير، الجهل، في الساعة الحالية هناك أناس يموتون جوعاً. في بلد عربي ليس لكم الحق في اعتبار اللغة العربية أجنبية. الكثير يقول: لماذا لا تقبلون بسياسة الإدماج؟ سنجعل منكم فرنسيين، لماذا لا تقبلون هذا الشرف العظيم الذي نقدمه لكم؟ في بلادنا الوعي الوطني أصبح واقع، ولست أدري كيف تنددون بالشعور الوطني.[35] ثم قال: نريد أن نكون رجالاً لا أكثر ولا أقل(اضطرابات داخل القاعة)، الحدث الاستعماري كان كارثة على الجزائر، نندد به بالكامل، هناك من يطالب بالاستقلال، وهو موقف عادي، نحن في حزب البيان نقدم نموذج يمكنه أن يصلح، يوفق بين مختلف وجهات النظر. نسعى لعدم اعتبار الأهلي مجرد آلة أو مخلوق دوني، حاجياته محدودة في الأكل والشرب والنوم وتوفير اليد العاملة، الأهلي يجب أن يكون حراً نطلب منكم تحريره، وإخراجه من وضع القن... نتوق لجمهورية اجتماعية أخوية، متحررة من الامبريالية. أتريدون الاحتفاظ بالجزائر أم فقدانها؟ احذروا! يجب كنس الكثير من الأشياء القديمة.[36]

8.خاتمة

بالرغم من أن نيابة ممثلي حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لم تدم سوى بضعة أشهر، ذلك أن مهمة الجمعية التأسيسية كانت تقتصر على صياغة دستور الجمهورية الرابعة، إلاَّ أنهم سجلوا حضورهم بقوة، وقاموا لأول مرة في تاريخ الجزائر المستعمرة بإسماع صوت الجزائريين الوطنيين أمام السلطات بباريس، وكانت تلك التجربة قد شجعت مصالي على التفكير في إعادة حزب الشعب لحساباته حول العمل البرلماني، وقيامه بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية لنوفمبر 1946 باسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

9.المراجع

[1]Egalité, 30 aout 1946.

[2]Alger Républicain (progressiste, communisant), directeur, Michel Rozet, Henry Alleg, rédacteur en chef, Michel Maria, Boualem Khelfa, 28 mai 1946. (BN Alger, MR8-34).
[3] Ibid, 28 mai 1946
[4]Egalité, Egalité des hommes, des peuples- des races, organe du Manifeste du peuple Algérien, directeur politique Ferhat Abbas, Rédacteur en chef: Aziz Kessous. 18 aout 1946.
[5]Dépêche Algérienne, quotidien crée en 1885, direction Eugène Robe, 04 juin 1946.
[6]Egalité, 16 aout 1946.
[7]Alger Républicain, 06 juin 1946.
[8]Egalité, 18 aout 1946.
[9]Egalité, 20 septembre 1946.
[10]Egalité, 18 aout 1946.
[11]Egalité, 08 octobre 1946.
[12] الشعلة،(للكفاح والانتقاد ج ع م ج)، الامتياز صادق حماني، التحرير أحمد رضا حوحو، الإدارة أحمد بوشمال،(قسنطينة)، (1949-1951د ك ت، 950)، 26 جانفي 1950.
[13] المصدر نفسه.
[14]ANOM(Aix En P[ce]), 93/4156, Çāout El-Ahrar, N° 1-2.
[15]ANOM(Aix En P[ce]), Algérie, GGA, 9H/51, nationalisme-surveillance 1939-1944.
[16]Nation Algérienne (clandestine, PPA),), N° 05 décembre 1946.
[17]Nation Algérienne (clandestine), N° 01 juin 1946.
[18]Nation Algérienne (clandestine), N° 03, Septembre 1946.
[19]Nation Algérienne (clandestine), N° 01, juin 1946.
[20].Nation Algérienne (clandestine), N° 01, juin 1946
[21] الشعلة، العدد السابق.
[22]Egalité, 18 aout 1946.
[23] Voix Indigène, 20 février 1946. journal d'information de l'union franco-musulman et de défense des intérêts indigènes, directeur R. Zenati (Constantine). de 1946 à 1953(BN Alger, MR39-3) (Bnf Paris, GR FOL-JO-95014).
[24]Egalité, 18 aout 1946.
[25]Egalité, 06 septembre 1946.
[26]Egalité, 11 octobre 1946.
[27]Egalité, 06 septembre 1946.
[28]Ibid.
[29]Egalité, 29 aout 1947.

[30]Egalité, 24 avril 1947.
[31]Egalité, 18 aout 1946.
[32]Egalité, 30 aout 1946.
[33] Egalité, 06 septembre 1946
[34]Egalité, 11 octobre 1946.
[35]Egalité, 30 aout 1946.
[36]Ibid.